المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025
"الاستثمار في الاعمار و دور المصارف"

الجلسة الثانية: "الاتجاه العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية"
الجمعة 28-11-2025
مداخلة د. نجوى ازهار – خبيرة التنمية المستدامة اتحاد الغرف العربية

السؤال الأول: كيف يمكن للقطاع الخاص العربي أن يتحوّل من "فاعل اقتصادي" إلى "فاعل تنموي" يقود عملية الإعمار ضمن نموذج جديد للشراكة مع الحكومات؟

الإجابة المقترحة

اليوم، لم تعد المنطقة بحاجة إلى مشاريع فقط، بل إلى **منظومة للتنمية**. والقطاع الخاص قادر، إذا توفرت له الأدوات، أن ينتقل من دور "المنفذ" إلى دور "المصمم."

وأبرز العناصر التي نقترحها من موقعنا في اتحاد الغرف العربية هي:

1. **منصّات إقليمية للتخطيط المشترك** بين الحكومات والقطاع الخاص، تسمح بتحديد أولويات الإعمار وفق الاحتياج الفعلي للدول، وليس وفق منطق المشاريع المتفرقة.
2. **سياسات تحفيزية موجّهة للإنتاج المحلي** في قطاعات مثل البناء المستدام، الطاقة النظيفة، الزراعة الذكية، وسلاسل الإمداد.
3. **أطر حوكمة للشراكات** تجعل المسؤوليات واضحة وتخفّض المخاطر، ما يشجّع قطاع الأعمال العربي على الدخول في مشاريع طويلة الأجل.

القطاع الخاص العربي ليس مجرد طرف مشارك في التنمية... بل يمكنه أن يصبح **محرّكاً رئيسياً لإعادة تشكيل اقتصاد المنطقة** إذا أُعطي المساحة المؤسسية المناسبة.

السؤال الثاني: بالإضافة إلى التمويل، ما الأدوار "غير التقليدية" التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية العربية أن تلعبها لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع التنمية المستدامة؟

الإجابة المقترحة:

دور البنوك يجب أن يتعدى كونه "ممول" إلى كونه "مُحَفِّز" و"مُيَسِّر" للنظام الإيكولوجي للتنمية. فالتحدّي اليوم ليس في توفير القروض، بل في **تحويل رأس المال إلى أداة لإطلاق قطاعات إنتاجية مستدامة** من خلال:

- **دور "محفز الابتكار":** "يمكن للبنوك إنشاء "صناديق استثمار مخاطر" مخصصة لرواد الأعمال في مجال التكنولوجيا النظيفة والزراعة المستدامة والحلول المبتكرة للمدن الذكية. تمويل هذه الأفكار في مرحلتها المبكرة يخلق سوقاً جديدة ويثري مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- **دور "ميسر المعرفة والبيانات":** "تمتلك البنوك كميات هائلة من البيانات عن السوق والقطاعات. يمكنها تطوير منصات تشارك فيها insights حول القطاعات الواعدة والمخاطر المحتملة، مما يساعد الحكومات على تصميم مشاريع شراكة أكثر فعالية ويساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة.
- **دور "ضامن الجودة والمعايير":** "يمكن للبنوك ربط شروط التمويل بتحقيق معايير ESG (البيئية والاجتماعية والحوكمة) محددة. هذا لا يضمن استدامة المشاريع فحسب، بل يرفع مستوى الجودة في السوق بأكمله، ويبني ثقة أكبر بين القطاعين العام والخاص.

السؤال الثالث: كيف يمكن للمنطقة العربية أن تجعل من الابتكار وريادة الأعمال محركاً فعلياً للنمو الاقتصادي، وليس مبادرات متفرقة أو تجارب فردية؟

الإجابة المقترحة

الابتكار في العالم العربي ما زال محصوراً في "جزر معزولة": جامعات تعمل وحدها، شركات ناشئة وحدها، ومؤسسات مالية بمنطق تقليدي.

ولتحويله إلى قوة اقتصادية حقيقية، نحتاج:

1. **دمج الابتكار داخل القطاعات التقليدية** (لصناعة، الزراعة، اللوجستيات، الصحة، البناء) بحيث يصبح الابتكار قيمة مضافة في الاقتصاد الحقيقي، وليس فقط في الشركات الناشئة.
2. **تمكين المواهب العربية من الدخول في سلاسل القيمة العالمية** عبر سياسات إقليمية مشتركة، وحاضنات أعمال عابرة للحدود، وبرامج دعم للتوسع الإقليمي.
3. **تحفيز ثقافة التغيير داخل المؤسسات التقليدية** —البنوك، الغرف التجارية، الشركات الكبرى — عبر رقمنة العمليات واعتماد الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والخدمات.

الابتكار ليس مشروعاً... هو **منظومة اقتصادية** إذا اكتمل بناؤها يمكن أن تضاعف مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي للمنطقة خلال سنوات قليلة.

القطاع الخاص اليوم ليس داعماً لعملية التنمية... بل شريكاً في صناعتها. والمصارف ليست ممولاً... بل محفّزاً للنمو. أما الابتكار فلم يعد هامشياً، بل أصبح شرطاً لاقتصاد قادر على خلق فرص عمل وتحقيق التعافي. ومن موقع اتحاد الغرف العربية، نرى أن بناء نموذج تنموي عربي جديد يبدأ من **رؤية مشتركة تجمع بين الاستدامة، والشراكة، والتمويل المبتكر** —وهي مفاتيح الإعمار الحقيقي في منطقتنا.